مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٣٠

الخميس ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا/السيد مابونغو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد نجونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/783)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/783)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/783، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون للجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/783).

وأبدأ بياني بمسحة من التفاؤل لأن منطقة البحيرات الكبرى تلتزم أكثر من أي وقت مضى التزاما راسخا بالسير على الطريق المؤدي إلى الاستقرار. وقد اتُخذت خطوات مهمة في تنفيذ الاتفاق الإطاري. ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى النقل السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعلان قادة المنطقة مجددا عن استعدادهم للعمل معا في مواجهة التحديات التي تعوق التنمية.

وبعد توليه المنصب، تعهد فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالعمل بصورة وثيقة مع نظرائه لاستعادة السلام والأمن في شرق البلد. وقوبلت هذه المبادرة الدبلوماسية بالترحيب من جميع رؤساء الدول الذين التقيت بهم في المنطقة، والذين أكدوا لي التزامهم بدعم زخم التعاون. وفي هذا الصدد، أدت الاجتماعات الثلاثية والرباعية التي عُقدت بفضل المساعي الحميدة للرئيس الكونغولي والرئيس الأنغولي، إلى حدوث تقارب بين أوغندا ورواندا والتوقيع على مذكرة تفاهم بين هذين البلدين الشقيقين.

وأود أن أشيد هنا بحكومة أوغندا وحكومة رواندا على التزامهما بتخفيف حدة التوترات واستعادة التعاون بينهما. ولا بد لي أيضا أن أشيد بأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتصميمهما على تعزيز الحوار والحل السلمي للمنازعات بين بلدان المنطقة. وأدعو المجلس إلى تشجيع مواصلة هذه الجهود.

وأدت الرغبة في التعاون في مجال الأمن في الآونة الأخيرة إلى عقد مشاورات بين أجهزة الأمن والدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونظيراتها في البلدان المجاورة، وخصوصا بوروندي وأوغندا رواندا، بهدف تعزيز التعاون بينها في محاربة الجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤكد تلك المبادرات أهمية اتباع نهج إقليمي كلي للتصدي للتهديدات الأمنية.

وفي ضوء الملاحظات التي أدليت بها حتى الآن، يمكنني أن أؤكد للأعضاء أن هناك فرصة كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون الإقليمي أمر في غاية الأهمية لتمكين الشعوب من الاستفادة من ثروات منطقتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تعزيز البرامج الإنمائية وتحسين التكامل

الإقليمي. ومن خلال فهم الترابط بين السلام والأمن المكفولين، من جهة، والتنمية والرخاء الموزعة فوائدهما بصورة أشمل، من جهة أخرى، ستنجح المنطقة في تغيير قواعد اللعبة التي لا تزال تركز على إدارة النزاعات. والواقع أنه لا تزال هناك العديد من التحديات. فما زلنا نشعر بقلق كبير إزاء انعدام الأمن الناجم عن وجود ونشاط الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة يغذيان الاقتصاد غير المشروع الذي يمد تلك الجماعات المسلحة بأسباب الحياة.

ولا يزال التشريد القسري للسكان نتيجة لانعدام الأمن متكررا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من أجل ضمان قدر أكبر من العدالة والمساواة واحترام كرامة الأفراد. وفي هذا الصدد، أود أن أُطلع المجلس على بعض المبادرات التي يقودها مكتبي بالتعاون مع الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بهدف دعم البلدان الموقعة عليه.

فبخصوص التعاون الأمني لأغراض تحييد القوى الهدامة، تيسر الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بالاشتراك مع آلية الرصد الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقد مشاورات بين رؤساء أجهزة الاستخبارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا ورواندا وتنزانيا. وتمثل هذه المبادرة متابعة للمبادئ التوجيهية المُعتمدة في مؤتمر القمة الأخير لآلية الرصد الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهي تهدف إلى تعزيز مناخ الثقة وتشجيع اتباع نهج مشترك في مكافحة الجماعات المسلحة الأجنبية الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، أجرى مكتبي مشاورات مع البلدان المعنية بشأن مسألة التدابير غير العسكرية التي يمكن أن تكمل العمليات العسكرية. وعلى الرغم من أن الخيار العسكري لا يزال في غاية الأهمية، فإنه يجب تنفيذ برامج تكميلية بدعم من المجتمع الدولي لتيسير العمليات الطوعية لنزع سلاح أفراد تلك الجماعات وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية، فضلا عن إعادة تأهيل المجتمعات المحلية المتضررة.

علاوة على ذلك، يجب تنفيذ المشاريع العابرة للحدود التي توفر فرص عمل للشباب. ويجري تنشيط التعاون والتكامل الإقليميين. لقد أعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا ورواندا عن رغبتها في البدء بمحادثات سياسية حول مسألة الموارد الطبيعية، وذلك بهدف استخدامها كنقطة انطلاق لتحقيق الرخاء المشترك.

كما يدعم مكتبي الأعمال التحضيرية للإعادة الثانية لعقد مؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة، والذي سيُعقد في كيغالي في آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد أكد لي الرئيس الرواندي، السيد بول كاغامي، التزامه الثابت بعقد المؤتمر. أدعو أعضاء المجلس إلى دعم تلك المبادرة، التي ستمكن من تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في البحث عن سلام دائم.

لقد تم تعزيز التعاون القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب بفضل اعتماد إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد من قبل وزراء العدل في منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو واتُخذت تدابير للمتابعة من أجل ضمان التنفيذ، بما في ذلك تعزيز التعاون القضائي بين البلدان الموقعة.

إن تعزيز دور المرأة والشباب والمجتمع المدني هو ضمن أولوياتي. وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الأفريقي، والشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في منع نشوب النزاعات والوساطة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يقود مكتبي بعثات مشتركة للتضامن والدعوة من أجل تشجيع مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار والعمليات السياسية

وعمليات السلام، وكذلك الرفض المطلق لثقافة الإفلات من العقاب، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنساني.

كذلك يعمل مكتبي بشكل وثيق مع المجتمع المدني لاتباع نهج منسق وشامل تجاه تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. ولبلوغ هذه الغاية، جرت مشاورات بين ضامني إطار السلام والأمن والتعاون وبين المجتمع المدني في نيروبي في أيلول/سبتمبر وأدت إلى توصيات لتحسين مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ومن المناسب التنويه بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستخلف أوغندا في رئاسة آلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وأن مؤتمر القمة المقبل للآلية سيُعقد في كينشاسا.

هناك أمل أكثر من أي وقت مضى، ويجب علينا مضاعفة جهودنا لدعم المنطقة في الطريق الذي سلكته نحو التغيير الإيجابي.

في الختام، أشكر أعضاء المجلس على توجيهاتهم القيمة منذ بداية ولايتي. وأظل تحت تصرفهم كما ينبغي وحتى نتمكن معاً من دعم بلدان المنطقة في سعيها نحو تحقيق سلام دائم وازدهار مشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته الإعلامية.

أود أن أنوه بوجود أعضاء لجنة خبراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأرحب بهم في القاعة اليوم.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية أشكر السيد هوانغ شيا جزيل الشكر على إحاطته.

منذ عدة أشهر ومنطقة البحيرات الكبرى تشهد ديناميكية جديدة، والتي تم تنشيطها من قبل الرئيس تشيسيكيدي ودعم الرئيس لورنسو والتزام الرئيسين موسيفيني وكاغامي. هذا التصميم على الحد من انعدام الأمن أتاح بالفعل إحراز تقدم ملموس. والاجتماعات التي عُقدت في كينشاسا في ٣١ أيار/مايو وفي لواندا في ١٢ تموز/يوليه و ٢١ آب/أغسطس أفضت إلى توقيع مذكرة تفاهم بين رواندا وأوغندا تهدف إلى تحسين علاقاتهما السياسية والاقتصادية. وقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتعزيز تعاونها مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى هو أيضا جزء من هذا الزخم.

ومع ذلك لا يزال الوضع في المنطقة يتسم للأسف في كثير من الأحيان بالتوترات وانعدام الأمن التي كانت تتزايد خلال الأشهر الماضية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك اتسم الوضع بتدهور الحالة الإنسانية والتشريد القسري للسكان. تقوم جماعات مسلحة أجنبية ومليشيات مختلفة بأنشطة غير مشروعة وإجرامية في انتهاك لأبسط الحقوق الأساسية. إننا نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الشرقي من البلاد، والتي تواجه هذا الوضع بشكل يومي.

بشان الجهود التي يبذلها الرئيس تشيسيكيدي لمواجهة تلك التحديات، أشيد بالتصريحات التي أدلى بها حول مكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة الموارد الطبيعية. آمل أن تُترجم هذه التصريحات قريباً إلى أفعال، وأحث البلدان المجاورة على القيام بمبادرات مماثلة.

إن تطوير علاقات حسن الجوار وتعزيز التعاون على الحدود هما أمران حيويان لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن

الضروري في الوقت ذاته أن تتم معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي، أولاً عن طريق وقف جميع أشكال الاتجار والجهود التي يبذلها من يمولونها، وإتاحة الفرص الاقتصادية القائمة على الاستخدام القانوني والمفيد للموارد الطبيعية للجميع، وذلك من أجل تحقيق التنمية الحقيقية للمنطقة.

يجب أيضًا معالجة هذه الأسباب الجذرية من خلال تشجيع عملية المصالحة بين المجتمعات بحيث يتسنى للجميع التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية، وكذلك الفرص الاقتصادية، بما في ذلك الحصول على الأرض بشكل عادل؛ ومن خلال دعم مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان – كما قال السيد هوانغ شيا من قبل – وكذلك من خلال استمرار وصول المساعدات الإنسانية بالكامل لضمان تقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفا؛ وعن طريق معالجة قرارات النزاع على الأراضي من أجل السماح بالتعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة؛ ومن خلال تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة بغية السماح بإعادة الإدماج الفعال للمقاتلين السابقين داخل بلدانهم ومجتمعاتهم.

لقد أُطلقت هذه الآليات من أجل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ آذار/مارس. وتم إحراز تقدم، وهو ما تشيد به فرنسا، والذي يجب أن يؤدي إلى نهايته الطبيعية. لقد بدأت العملية في إيتوري مع الجماعة الكونغولية المعروفة باسم قوة المقاومة الوطنية في إيتوري. هذا أمر مشجع، ويجب متابعة العملية بسرعة لتجنب أية عودة إلى الصراع. الوقت ليس في صالحنا.

في حالات أخرى سيتطلب الأمر مزيجًا من العمل العسكري وعمل الشرطة تدعمه حوافز التسريح والتعاون بين بلدان المنطقة. ويمثل تسليم السلطات البوروندية للمتمردين الروانديين إلى سلطات كيغالي في نيسان/أبريل مثالاً على ذلك.

أخيرًا، يجب أن نواجه بشكل حاسم الأزمة الإنسانية والصحية التي تؤثر على مئات الآلاف من الناس في المنطقة بسبب الصراعات وأوبئة إيبولا والملاريا والحصبة والكوليرا. وتدعو فرنسا في هذا الصدد جميع الشركاء الدوليين إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لذلك. لم يتم توفير سوى ٣٠ في المائة من الأموال اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا لا يكفي على الإطلاق.

إن للمبعوث الخاص للأمين العام دوراً حاسماً في جميع هذه الجوانب من خلال دعمه لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وآلية الرقابة التابعة له. وتؤكد له فرنسا على دعمها الكامل له، وتؤكد من جديد تضامنها مع منطقة البحيرات الكبرى ودعمها للمصالحة والتنمية الإقليمية. ستظل فرنسا وفية للالتزام الذي تم التعهد به في عام ٢٠١٣. إننا نشاطر الهدف المشترك المتمثل في المساعدة على تحقيق الاستقرار الإقليمي طويل الأجل. ونحن على استعداد للعمل مع المنطقة من أجل التغلب على التحديات الحالية.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته الأولى التي قدمها لمجلس الأمن.

وأود التركيز على ثلاث نقاط أساسية.

أولاً، سأركز على التنمية الاقتصادية كعامل رئيسي. وكما أكد المبعوث الخاص بحق، فإن التنمية والتعاون الاقتصادي محركان مهمان للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، كما هو الحال في أماكن أخرى، شريطة أن يكونا قائمين على احترام حقوق الإنسان والبيئة. وقد كرر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسه مرارا وتكرارا تلك الأولوية التي نؤيدها تأييدا كاملا. ويتطلب ذلك أيضًا تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص بين أمام الاستثمارات والفرص الاقتصادية في المنطقة. ويجب أن تستمر الأنشطة والإصلاحات للتصدي للفساد ويجب أن تكون

هناك شفافية متزايدة في القطاع المالي وقطاع التعدين، على سبيل المثال، وهو ما من شأنه أن يتيح، من بين أمور أخرى، تشجيع المؤسسات المالية الدولية على الانخراط من جديد.

ثانيا، تتعلق رسالتنا الأكثر أهمية، وهي مهمة لأنها تدعم النجاح في جميع المجالات الأخرى، بالأمن والجوانب السياسة والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالزخم الإقليمي الجديد الذي ولده إلى حد كبير الرئيسان تشيلومبو تشيسيكيدي ولورينكو. وبطبيعة الحال، وبينما تظل الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى مصدر قلق وتستحق اهتمامنا الكامل، فإن أحدث المبادرات الإقليمية يمكن أن ترجح كفة الميزان بقدر كبير في المعركة ضد مختلف الجماعات المسلحة.

ومن جانب آخر، نأمل أن تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقبلة في بوروندي ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع، وأن تجري في جو سلمي يكفل حقوق وأمن جميع العناصر السياسية الفاعلة.

وفيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، فإن آخر تقرير للأمين العام (S/2019/783) يثير القلق بشكل خاص. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا نزال نشعر بالقلق جراء الصراعات بين المجتمعات المحلية في أقاليم دجوغو وماهاغي وإيرومو. ولا يجب أن ننسى أنه إلى جانب وباء الإيبولا الذي لا تزال المنطقة تعاني منه، تظل الملاريا والكوليرا تحصدان العديد من الأرواح. ونواصل الاهتمام عن كثب بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي، فإن احترام حقوق الإنسان واستعادة سيادة القانون أمران ضروريان.

ومما يثير القلق أن نلاحظ أن العديد من حوادث العنف الجنسي – ٤١ في المائة وفقاً لأحدث تقرير – لا تزال تُنسب إلى أطراف فاعلة حكومية. ولا يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز اقتناعنا بأن إضفاء الطابع الاحترافي على قوات الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب يجب أن يظلا من الأولويات. ويخلق النهج الاستباقي للرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي بيئة أفضل لتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظار الشعب الكونغولي لها في هذا المجال الذي يكتسي أهمية خاصة. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي وأن يدعم هذا الموقف الاستباقي الذي يتضمن العديد من التدابير الأولية كي تتمكن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من مواصلة بذل جهودها بتصميم. وثمة دور في هذا المجال لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما كلفها المجلس. وستظل البعثة ذات أهمية بالغة في هذا الصدد.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالتفكير الاستراتيجي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. فقبل نهاية العام سنركز على مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما من المقرر إجراء الانتخابات في بوروندي في العام المقبل. وسيكون من الأهمية بمكان وضع نهج للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى بأسرع ما يمكن، والذي ينبغي أن يكون نهجا متضافرا يوفر مزيدا من الاتساق وأن يكون استشرافيا بلا ريب.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه على عقد هذه الإحاطة ويهنئ السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الممتازة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في تنفيذ العمليات السياسية في بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرحب بلدي أيضا بإنشاء مؤسسات وطنية في أعقاب الانتخابات الأخيرة، وتحديدا البرلمان وكذلك بتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة. ويحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة السير

في هذا الطريق من خلال تنفيذ البرنامج الحكومي الذي اعتمده البرلمان في ٦ أيلول/سبتمبر من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

وفيما يتعلق ببوروندي، تحيط كوت ديفوار علما بالحالة المتقدمة للتحضيرات الجارية لانتخابات عام ٢٠٢٠ وتشجع جميع أصحاب المصلحة البوروندیين على الدخول مجددا في حوار سياسي وعلى توحيد جهودهم من أجل ضمان عقد انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية.

وفيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى، يرحب وفد بلدي بتشكيل حكومة شاملة للجميع وبالاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في المناطق الداخلية من البلد عقب التوقيع في ٦ شباط/فبراير على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وندعو جميع الموقعين على ذلك الاتفاق إلى احترام التزاماتهم المترتبة عليهم من خلال التنفيذ الكامل لجميع أحكام الاتفاق من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام في البلد.

وتدفعنا هذه العلامات الإيجابية لأن نأمل في أن يؤدي تنفيذ جميع أصحاب المصلحة لاتفاق أديس أبابا الإطاري بشكل فعال إلى الإسهام بشكل كبير في استعادة السلام والاستقرار وكذلك تحقيق التنمية في بلدان المنطقة. ومع ذلك، يجب ألا يتسبب هذا التقدم في إغفال التحديات الأمنية والإنسانية وفي مجال الرعاية الصحية التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الجبهة الأمنية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة التي تزعزع الاستقرار في مقاطعات الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجبر السكان المدنيين على الفرار إلى مناطق أكثر أمناً، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد. وندعو بلدان المنطقة والشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم مبادرات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تحييد القوى الهدامة وتحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من البلد.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء انتشار فيروس الإيبولا الذي لا يزال يشكل تهديدًا لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عموما رغم الجهود المكثفة التي تبذلها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد ندعو إلى مواصلة جميع أصحاب المصلحة تقديم الدعم لمكافحة هذا المرض ولتعزيز التدابير الوقائية في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك على الحدود مع البلدان المجاورة.

ختاما، تذكّر كوت ديفوار بأن اتفاق أديس أبابا يمثل حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإنها تحث بلدان المنطقة الموقعة على الاتفاق على تعزيز تعاونها في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك من أجل مواجهة التحديات الأمنية والصحية والإنسانية المستمرة التي تواجه المنطقة.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

تشيد الجمهورية الدومينيكية بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ونرحب أيما ترحيب كذلك بالتقدم الإيجابي الذي نشهده في المنطقة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الانتقال السلمي للسلطة وتشكيل الحكومة الجديدة.

وقد شهدنا تحقيق تقدم فيما يخص تمثيل المرأة وصياغة التزامات جديدة بالتعاون والتكامل الإقليميين. كما نرحب ترحيبا حارا بحقيقة التوصل، بوساطة الاتحاد الأفريقي، إلى اتفاق في السودان بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف المعارضة، قوى الحرية والتغيير، على تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية الهشة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تزال الجماعات المسلحة تكثف هجماتها على السكان المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مسفرة عن مقتل المئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن هذه الأنشطة تؤثر سلبا على السلام والاستقرار عبر الحدود في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، فإننا نحث البلدان المتضررة على توحيد جهودها لتفكيك الجماعات المسلحة والحد من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. ولا بد من الخطط الإنمائية التي تشمل الشباب المتأثرين بالنزاع المسلح من أجل تطوير مهاراتهم وتلبية متطلبات العمل من خلال توفير الفرص التعليمية.

إن مناخ انعدام الأمن يفاقم من الحالة الإنسانية المقلقة. ونشير ببالغ الأسى إزاء إلى العدد المتزايد من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا. ويسلط تسجيل الملايين من المشردين داخليا واللاجئين في جنوب السودان وغيره من بلدان المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الضوء على ضرورة مواصلة تشجيع التطورات الإيجابية في الحالة السياسية في المنطقة. ففي حالة بوروندي، على الرغم من أن حوالي ٠٠٠ ٧٥ من اللاجئين عادوا إلى ديارهم، فإن ال٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ بوروندي المنتشرين في المنطقة يشكلون مصدر قلق بالغ.

إننا نؤمن بأهمية عقد مؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة المقبل، مع التركيز على الاستثمار عبر الحدود باعتباره عاملا حاسما للتمكين للتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة، فضلا عن الخطوات المتخذة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولا بد من استعراض مشترك للمشاكل والفرص للتصدي للتحديات القائمة. وينبغي له التركيز على تحقيق الحلول الإقليمية من خلال الحوار والتعاون من خلال الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجال دعم السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، نسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة، من بين الجهات الأخرى، من خلال جهودهم وتعاونهم سعيا إلى تحقيق التعايش السلمي والاستقرار في المنطقة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته. تقع منطقة البحيرات الكبرى في قلب القارة الأفريقية وفيها موارد وفيرة وأراض شاسعة وإمكانات إنمائية ضخمة. وظلت منطقة البحيرات الكبرى مبتلاة لفترة طويلة بالسخط والنزاعات والحالة الأمنية الصعبة والافتقار إلى التنمية والتوقعات القاتمة في المجال الإنساني. وقد حققت منطقة البحيرات الكبرى في الآونة الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية في الحالة السياسية والأمنية بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة. ونجد في ذلك أمرا مشجعا.

وقد أكملت الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكيلها بسلاسة. وسعى الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي بنشاط منذ توليه منصبه، إلى تحسين العلاقات مع بلدان المنطقة، الأمر الذي أعطى زخما جديدا للتعاون الإقليمي. وظلت الحالة في بوروندي هادئة. ويجري التحضير لإجراء الانتخابات العامة في أيار/مايو ٢٠٢٠.

واجتمع رئيس جنوب السودان، السيد كير ميارديت، مؤخرا مع زعيم المعارضة السيد مشار في جوبا، الأمر الذي أرسى الأساس للتعجيل بتنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد شُكلت حكومة انتقالية جديدة في آب/أغسطس وهي تعمل بنشاط على تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة إطلاق عملية السلام.

وظل المبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا يضطلع بمساعيه الحميدة بنشاط، منذ بداية فترة ولايته في نيسان/أبريل، وقام بزيارات مركزة إلى بلدان المنطقة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا ورواندا للدعوة إلى تحسين العلاقات في المنطقة ولتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. وقد قام بقدر كبير من العمل من أجل دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بواسطة بلدان المنطقة. والصين تثني على هذا العمل، وستواصل دعم المبعوث الخاص ومكتبه في أداء ولايتيهما.

وتدعو الصين بلدان المنطقة إلى اغتنام الزخم الإيجابي الذي ظهر الآن في المنطقة بزيادة تعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون والسعي إلى التبكير بإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا لتحقيق تلك الغاية. وتود الصين أن تطرح ثلاثة مقترحات.

أولا، حل الأزمة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى يشكل أولوية قصوى. فبلدان المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، تواجه حالة إنسانية خطيرة، مع العديد من الأشخاص المشردين واللاجئين وأزمة غذائية خطيرة. ولم يتم احتواء وباء الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعالية وثمة مخاطر من انتشاره إلى بلدان أخرى في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينتشر المزيد من الأمراض المعدية، مثل الحصبة والكوليرا، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما تسبب في وقوع خسائر في الأرواح فاق حتى الخسائر التي تسبب فيها وباء الإيبولا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة الإنسانية ويفي على نحو فعال بتعهداته بتقديم المساعدة وتضييق الفجوة في تمويل المساعدة الإنسانية ومساعدة بلدان المنطقة على إعادة توطين المشردين واللاجئين وإعادتهم إلى أوطانهم. ويمكن لمكتب المبعوث الخاص أن يضطلع بدور تنسيقي في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ثانيا، ينبغي بذل جهود مستمرة لتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. فالتواصل الفعال والتعاون فيما بين بلدان المنطقة هو الأساس والضمانة لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويسر الصين أن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيلومبو تشيسيكيدي، ظل يفي بنشاط منذ توليه منصبه، بالتزامات البلد المحددة بموجب الإطار ويعمل على تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة. وقد حسنت بلدان المنطقة تعاونها والثقة المتبادلة في قطاع الأمن بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتدعو الصين الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى أن يواصلا الاستفادة بشكل كامل من أدوار الوساطة لتشجيع المزيد من التنسيق والتعاون بشأن هذه القضايا فيما بين بلدان المنطقة من أجل تحقيق نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ثالثا، المزيد من الاستثمار ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالتنمية هي مفتاح الحل لجميع المشاكل. والأسباب الجذرية لتلك المسائل في منطقة البحيرات الكبرى هي الفقر والتخلف والحل هو التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة مساعدته واستثماره في بلدان منطقة البحيرات الكبرى في مجالات مثل الترابط والصحة والتعليم وينبغي له أن يساعد البلدان في المنطقة على إيجاد فرص العمل وتحسين سبل عيش الناس.

ويساعد مكتب المبعوث الخاص بالتحضير لمؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة، المقرر عقده في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يساعد على اجتذاب

الاستثمار وتعزيز التجارة عبر الحدود. وترحب الصين بهذه المبادرة وتأمل في أن يواصل المكتب تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى وزيادة الترابط ومجالات البنية التحتية الأخرى وتعزيز التكامل وتحقيق التنمية والاجتماعية المستدامة وإحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي في جهودنا المستمرة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة في أقرب وقت ممكن. وستظل الصين ملتزمة بتعزيز بناء السلام في المنطقة، بالمشاركة النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة وتوفير المساعدة العسكرية ودعم بلدان المنطقة في النهوض بعمليات السلام. وستظل الصين ملتزمة بتعزيز بناء القدرات لأغراض التنمية الإقليمية وتوفير المساعدة، على أفضل نحو ممكن، في البنية التحتية والزراعة والرعاية الصحية من أجل تعزيز السلام من خلال التنمية. وستظل الصين ملتزمة بتعزيز إقامة شراكات إقليمية لمساعدة البلدان في المنطقة على تعزيز أوجه التبادل الشعبي والثقافي. وستقوم ببناء الشراكات التي تستند إلى الثقة المتبادلة والتعاون من أجل تعزيز السلام من خلال الثقافة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الأولى التي فسر فيها بإسهاب الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة والحالة المتعلقة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون للجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بشكل خاص.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في منطقة البحيرات الكبرى، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية – بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة – والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاغتصاب والعنف الجنسي والعرقي، والأزمة الإنسانية الواسعة النطاق التي تؤثر على الملايين من سكانها. وللعديد من تلك التحديات طابع عابر للحدود وتتطلب التعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، نعتقد أن إنشاء التحالفات وتعزيز هياكل الدولة في المنطقة، فضلا عن تعزيز وتمكين المرأة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للأعمال التجارية أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة، مما سيؤدي إلى تخفيف حدة الفقر والحد من تكرار الهجرة والمجاعة والتصدي للجماعات المسلحة في المنطقة.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في المنطقة. وتشمل هذه التطورات إجراء انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقل السلطة بطريقة سلمية وانتخاب رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة والخطوات التي اتخذها فخامة السيد أنطوان فيليكس تشيسيكيدي تشيلومبو بغية فتح المجال السياسي وزخم الحوار الإقليمي الذي بدأ. وكل هذه العناصر مؤشرات جيدة. ومن التطورات الإيجابية الأخرى توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتوقيع مذكرة التفاهم بين أوغندا ورواندا من أجل تخفيف حدة التوترات. إن الحالة الراهنة وعودة الأمور إلى طبيعتها في بوروندي، بما في ذلك اعتماد دستورها والقانون الانتخابي الجديدين لديها وانتخاباتها الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر عقدها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠ وقرار فخامة السيد بيير نكورونزيزا المتعلق بتوفير التمويل الكامل للانتخابات علامات على وجود إرادة سياسية قوية وإيجابية.

ونقدر الجهود التي بذلتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع شركائها الدوليين، للتوقيع في ٦ شباط/فبراير على اتفاق السلام والمصالحة بين سلطات ذلك البلد و ١٤ جماعة مسلحة في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تشكيل حكومة شاملة للجميع. ونقدر الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق الاستقرار ونرحب بجهود حكومتها ة من أجل تعبئة منبر لدعم

العملية السياسية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ويشكل ذلك خطوة أخرى نحو تحقيق المصالحة وتحقيق الاستقرار الدائم في البلد في المستقبل.

ونثني على العمل الذي يقوم به المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لكفالة مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في العمليات السياسية وعمليات السلام والأمن في المنطقة. ونقدر موافقة الوزراء المسؤولين عن المسائل الجنسانية على خطة العمل الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يجب أن نواصل دعم الجهود الإقليمية التي تضطلع بها شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تحقيق السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإفلات من العقاب. وتؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا التزامها الراسخ بالإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه المبادرة يوجزها القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي سبقته مناقشة مفتوحة نظمتها جمهورية غينيا الاستوائية (انظر S/PV.8473).

وعلى الرغم من التدابير التي نفذتها حكومات منطقة البحيرات الكبرى بغية معالجة الحالة الإنسانية الحرجة، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الأشخاص المشردين قسرا الذين لا يزالون معرضين لسوء التغذية والكوليرا والحصبة وفيروس إيبولا، وكلها آفات تتطلب توفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي. وندين الهجمات المتكررة التي تنفذها في منطقة البحيرات الكبرى الجماعات المسلحة غير القانونية، الأجنبية منها والمحلية، فضلا عن الاشتباكات المتفرقة والمستمرة التي تستهدف القوات المسلحة وقوات الأمن في الدول والعاملين في المجال الإنساني ووسائل النقل والمعدات. وهذه الأعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني.

إن وفد بلدنا يثق في قدرة الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للنزاعات في المنطقة بشكل ملائم وبطريقة منسقة. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/759) عن تعزيز تلك الشراكة فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا. ويعرب وفد بلدنا عن بالغ التقدير لما أظهره قادة منطقة البحيرات الكبرى من إرادة سياسية متجددة بغية تعزيز الروابط فيما بين بلدانهم ومعالجة الخلافات عن طريق الثقة والحوار والتحقيق في الحوادث التي تقع عبر الحدود بطريقة بناءة من أجل النهوض بالتعاون والتكامل الدوليين. ونناشد الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين مواصلة تطوير أوجه التآزر مع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون في المنطقة والاستفادة من البيئة الحالية حتى يتسنى للبلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، أن تشارك مشاركة كاملة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأود أن أختتم بياني بتهنئة مختلف بعثات ومكاتب الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى على عملها الشاق.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على ما قام به من عمل لتعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى خلال الأشهر القليلة الأولى من توليه لهذا الدور.

لقد ابتليت منطقة البحيرات الكبرى بالنزاعات على مدى عقود من الزمن، ولكن ست سنوات بعد التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، شهدنا بعض الزخم صوب إيجاد حلول

للعوامل التي تؤجج النزاعات. إن الولايات المتحدة يشجعها ذلك الزخم. وننوه بما طرأ من تطورات إيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التاريخية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلى وجه التحديد، نشيد بتشكيل حكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضم قادة جدد نأمل أن يمهدوا الطريق لإجراء إصلاحات إيجابية ويُبعدوا بصورة كبيرة من ثبت فسادهم وعدم كفاءتهم.

كما ننوه بما بذله الرئيس من جهود استباقية بغية معالجة مظالم الشعب الكونغولي القائمة منذ أمد طويل وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي وتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة. وفي خضم هذه التطورات، يجب أن نشدد على أن أعباء تنفيذ لاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا تقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل على جميع الأطراف الموقعة. ولذلك، فإننا نشعر بالارتياح لأن تقرير الأمين العام (S/2019/783) يتضمن معلومات مفصلة عن الجهود المتعددة التي بذلتها البلدان المجاورة للتواصل بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك – وهي التجارة الإقليمية وتدفقات السلع غير المشروعة التي تسهم في الفساد ووجود الجماعات المسلحة.

ونثني على روح المبادرة التي أبدتها بلدان المنطقة في العمل صوب تحقيق السلام الدائم وتعزيز الروابط الاقتصادية. بيد أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق حيال العديد من الاتجاهات السلبية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/783). ولا يزال انعدام الأمن يعصف بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتستمر الجماعات المسلحة في الاستفادة من تجارة المعادن، ولا سيما في الذهب، ويواصل تحالف القوى الديمقراطية شن الهجمات العشوائية على المدنيين وأفراد حفظ السلام والقوات المسلحة الكونغولية.

إن التوصل إلى الحلول السياسية وإصلاح قطاع الأمن وتسريح الجماعات المسلحة وإدماجها في الحياة المدنية سيتسم بأهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في المستقبل. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة على تحديد الفرص المتاحة من أجل التحاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق قدر أكبر من الأمن والسلام والرخاء للشعب الكونغولي.

وفي بوروندي، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير، وكذلك إزاء الهجمات التي تشن على الأحزاب السياسية المعارضة. ونذكر الحكومة بوروندي بأن إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٢٠ هي الأساس الذي يقوم عليه تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

وفي الأسبوع القادم، سيناقش مجلس الأمن ضرورة تبني موقف أقوى إزاء الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات. وندرك جميعا تمام الإدراك أن الانتخابات في هذه المنطقة كانت فتيلا أشعل عنفاً كبيراً في الماضي. ومن ثم، وإذ يقترب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في بوروندي في عام ٢٠٢٠، ومع ما برز من اتجاهات مؤخرا تشير إلى سير البلد في اتجاه مُقلق، ترى الولايات المتحدة ضرورة ن يحظى شعب بوروندي باهتمام المجلس. وإذا أخفقنا في المشاركة، فإن حياتهم وحياة الملايين من الآخرين في جميع أنحاء المنطقة قد تتأثر سلبيا.

وبما أن الجلسات السابقة بشأن هذا الموضوع اتسمت بالتشاؤم إلى حد كبير، يسر الولايات المتحدة أن أحدث تقرير للأمين العام يشير إلى تحسن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى – ولكن القلق يساورنا من أن المكاسب التي تحققت في الأشهر الستة الأخيرة ستضيع إذا لم تُعالج الشواغل التي أعربت عنها اليوم معالجة شاملة. وأود أن أذكر زملائي أعضاء المجلس أنه بالأمس تحديدا، ألهمنا القادة الأفارقة الشباب الذين

تحدونا بأن نؤدي دورنا في تحقيق السلام والأمن في القارة (انظر S/PV.8629). ولذلك، أود أن أؤكد من جديد، في ختام بياني، تحديهم لنا وتشجيعهم لهذا الجهاز على المشاركة بشكل استباقي وعلى نحو وقائي إذ ننظر في التحديات المحددة التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته هذا الصباح. ونتطلع إلى مواصلة العمل معه بشكل وثيق من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وتشهد منطقة البحيرات الكبرى، التي تتسم تاريخيا بالنزاع الداخلي والتوترات بين الجيران، زخما جديدا نحو تعاون إقليمي بشأن السلام والأمن. وأعتقد أن من المهم التنويه بالجهود التي يبذلها الرئيس تشيسيكيدي لإنعاش العلاقات الدبلوماسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع البلدان المجاورة وتعزيز التعاون الإقليمي، وتقدير تلك الجهود. وترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب بهذا الزخم الجديد، ولا سيما توقيع مذكرة تفاهم ترمي إلى التخفيف من حدة التوترات، واستعادة العلاقات الودية بين رواندا وأوغندا بتيسير من رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. كما أننا نرحب ترحيبا حارا بعقد اجتماعات لبناء الثقة بين الجهات الفاعلة في الأمن والاستخبارات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة في شرق الجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإلى جانب هذا الزخم الدبلوماسي الإيجابي داخل المنطقة، وهو أمر مرحب به، فإن التحديات في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية والاقتصاد لا تزال هائلة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقول إنني اتفق تماما مع سفير غينيا الاستوائية على أهمية اتباع نهج منسق تجاه مرض إيبولا، ولكن ليس إيبولا وحده – وإنما تجاه الكوليرا والحصبة. وأتفق أيضا، بطبيعة الحال، مع سفير فرنسا بشأن أهمية تمويل خطة الاستجابة الإنسانية على النحو الواجب.

ومما يثير القلق البالغ الحالة في الشرق وعلى طول حدود الجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواصل الجماعات المسلحة غير القانونية ارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين، وتشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي. ومن المهم أن يكون للرئيس تشيسيكيدي سيطرة كاملة على قوات الأمن، وألا يُسمح لكبار ضباط القوات المسلحة للجمهورية الكونغو الديمقراطية العمل بصورة مستقلة وتعزيز انعدام الأمن.

إن المشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وعموم المنطقة البحيرات الكبرى لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2019/783)، فلا بد للأطراف الإقليمية أن تعمل معا لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع. وسيتطلب ذلك التعاون وممارسة الضغوط المتضافرة للحيلولة دون حصول الجماعات المسلحة على التمويل والدعم المقدمين من داخل المنطقة وخارجها. إن الجماعات المسلحة وغيرها من الجهات الأمنية تسيطر على تدفقات كبيرة من الموارد، بما في ذلك الذهب والمعادن والفحم النباتي، من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البلدان المجاورة. ومن الواضح أنه تصبّ في مصلحة ليس بلدان المنطقة فحسب، ولكن بشكل أكثر تحديدا في مصلحة شعوب تلك البلدان، تحويل تلك التدفقات غير المشروعة للموارد إلى تدفقات تجارية مشروعة، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية، والاستقرار الذين يتسم بالأهمية بالنسبة للمجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح مدى تشجيعنا لجهود المبعوث الخاص شيا الرامية إلى دعم إنشاء سلاسل توريد المعادن المسؤول وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

ولا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم بدون الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. إن القيود المفروضة

على الحيز السياسي في بوروندي، بما في ذلك مضايقة أحزاب المعارضة والقيود المفروضة على حرية وسائط الإعلام، تبعث على القلق العميق. وإذ نتطلع إلى الانتخابات في العام المقبل في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، تهيب المملكة المتحدة بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في تلك البلدان ضمان أن تكون الانتخابات آمنة وذات مصداقية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تعكس تطلعات السكان.

وفي الختام، فإن المملكة المتحدة تشجع جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على الاستفادة من الزخم الإيجابي الآخذ في التولّد، والالتزام بصورة تامة بتعزيز السلام الاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي، وإذ تفعل ذلك، فإنها تحظى بالدعم من المملكة المتحدة – وأعتقد – من المجلس بأكمله.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر الإحاطة القيّمة التي قدمها السيد هوانغ شيا، ونعرب عن امتناننا له. ونود أيضا أن نؤكد له تأييدنا الكامل لجهوده الرامية إلى إحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

إننا ندرك الالتزام المستمر من جانب البلدان الموقعة على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي لا تزال تظهر أهميته في المساعدة على التخفيف من القضايا الرئيسية والتوترات في المنطقة، مثل تلك التي نشأت بين رواندا وأوغندا ولكن تم لاحقا التغلب عليها بفضل التوقيع على مذكرة التفاهم. ونحن نقدر أيما تقدير إمكانية التقارب الإقليمي التي يوفرها الاتفاق الإطاري، ليس في تحديد الاتجاهات والتحديات المشتركة فحسب، بل أيضا في تشجيع الحوار السياسي والإجراءات التكميلية البديلة، ولا سيما في المناطق العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاريع التي سيشجعها المبعوث الخاص لإيجاد فرص العمل والاستثمار في تلك المجالات.

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية المبينة بالتفصيل في تقرير الأمين العام (S/2019/783) والمرتبطة بتعميق العلاقات الثنائية والسعي إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتكامل الإقليميين استنادا إلى وضع تدابير لبناء الثقة والتنشيط المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أما على الصعيد السياسي، فنرى أن من الإيجابي جدا، في هذا الإطار، أن تشارك البلدان في العملية الانتخابية في بوروندي في عام ٢٠٢٠ وفي تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يشجع بنفس القدر تعزيز الرئيس تشيسيكيدي للحيز السياسي وتنميته في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تشكيل حكومة مدنية في السودان عقب وساطة الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق من استمرار وجود الجماعات المسلحة واحتمالات التعطل التي تمثلها اعتداءاتها على السكان المدنيين، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونشهد أيضا تزايد العنف بين القبائل والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مختلف الأقاليم. وكل هذه الظواهر تفاقم الضعف والتقلب وانعدام الأمن في المنطقة. وبالتالي، نرى أن من الأولوية القصوى اتباع نهج منسق في التصدي للتحديات الأمنية من خلال مثل هذه المبادرات المشتركة، لا سيما وأن الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي ضم أجهزة الاستخبارات والأمن من مختلف البلدان في المنطقة.

وفي غضون ذلك لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق الشديد نظرا لتزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف بالغة الضعف وتجب حمايتهم. وتضاف إلى ذلك الحالة الصحية المثيرة للقلق بسبب تفشي فيروس إيبولا في أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفشي أوبئة الكوليرا والملاريا والحصبة. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة،

توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لخطط الاستجابة الإنسانية بالغة الأهمية.

ونرحب برؤية المبعوث الخاص شيا المتعلقة بمواصلة دعم وتمويل مختلف المكاسب الرامية إلى تحييد أنشطة الجماعات المسلحة على الصعيد الإقليمي وحماية الموارد الطبيعية من أنشطة استغلالها بصورة غير مشروعة وتعزيز التعاون الاقتصادي ودعم مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الحوار السياسي الشامل والعمل بالتمثيل المناسب للمرأة والشباب الملتزمين بصون السلام والتنمية.

ويجب تحقيق ذلك كله وفقا للتعهدات والالتزامات بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وعن طريق الجهود المنسقة مع مختلف الهيئات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وخلال الأشهر الأخيرة، أتيحت فرص كبيرة لتوطيد السلام والاستقرار الإقليميين بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوقيع على الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ من الجماعات المسلحة بتيسير من المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال التهديدات التي تسببها الجماعات المسلحة وتصاعد التوتر بين الأطراف الموقعة على الاتفاقات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني واستمرار تشريد السكان تؤثر سلبا على بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وترى بولندا في ذلك الصدد أنه يجب أن تكون مكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود جزءا لا يتجزأ من التصدي للتحديات في المنطقة. فذلك شرط أساسي للحد من أنشطة الجماعات المسلحة وإخضاع المقاتلين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة ناجحة.

ولذلك، فإننا نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي، ولا سيما الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وآلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية.

ولا تزال بولندا تشعر ببالغ القلق إزاء التحديات المستمرة لممارسة حقوق الإنسان والحريات السياسية الأساسية في بعض أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإننا ندعو الحكومات على الوفاء بالتزاماتها، وخاصة تلك المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وتهيئة الظروف اللازمة للاستماع إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.

ونسلّم أيضا بأهمية الدور الحيوي للمرأة في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن وتعزيزهما في المنطقة. ونرحب في هذا السياق بالدور الذي اضطلع به المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأدعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين إلى تنفيذ خطة العمل الإقليمية الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما تنفيذ الحصة المتفق عليها لتمثيل المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية بحلول عام ٢٠٢٠.

وترى بولندا أن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة آلية أساسية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وبالتالي، ندعو جميع الأطراف الموقعة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق ذي الصلة بحسن نية وعلى وجه الاستعجال. ونشكر المبعوث الخاص للأمين العام وفريقه على جهودهم الدؤوبة لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إندونيسيا بالسفير هوانغ شيا على إحاطته الأولى للمجلس بصفته المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وأؤكد دعم وفد بلدي الكامل له في عمله.

وأحطنا علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (S/2019/783). لقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى تطورات ومبادرات إيجابية مؤخرا. ويجب على المنطقة والمجتمع الدولي اغتنام فرصة الزخم الحالي لإحراز تقدم في مواجهة التحديات التي تعرقل تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وأود أن أدلي ببعض النقاط ذات الصلة.

أولا، يجب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. فما برحت منطقة البحيرات الكبرى تعاني من النزاعات وانعدام الثقة والمصاعب الإنسانية لعدة سنوات. ونتشاطر شواغل الأمين العام إزاء استمرار التحديات لحقوق الإنسان في المنطقة. ولا يزال السلام والاستقرار مزعزعين، وخاصة جراء التهديدات التي تسببها الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسهم انعدام التنمية أيضا في حالة عدم الاستقرار. ولكن لا يزال يحدونا الأمل.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي لتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة، ما أدى إلى اجتماع بناء الثقة الذي عقد في كينشاسا. وأكرر أيضا ما قاله الأمين العام في التسليم بأهمية اتباع نهج شامل للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. فالثقة أمر مهم وكذلك الشراكة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه في دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

ثانيا، يجب إيلاء الأولوية للتخفيف من شدة الوضع الإنساني. فهناك ١٥٣ ٥٤٨ من اللاجئين وطالبي اللجوء و ٤,٨ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من عودة ٧٥ ٠٠٠ بوروندیا إلى بلدهم، فإن مجموع من تبقى من اللاجئين البوروندیين في المنطقة يتجاوز الـ ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد حالات الإصابة بالأمراض المعدية يثير القلق ويقتضي الاستجابة الإنسانية الدولية الملحة. ومع ذلك لا يزال تمويل الاستجابات الإنسانية في المنطقة في عام ٢٠١٨ أقل من ٥٠ في المائة. ويجب علينا نحن المجتمع الدولي أن نفعل المزيد. فلا يمكن لهذا أن يستمر طويلا. ويجب علينا أن نعزز دعمنا للمنطقة بما في ذلك بتحسين المساعدة الإنسانية.

ثالثا، يجب على المجلس دعم جهود المنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة. ونشيد بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة هي أهم الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقّع عليه ١٣ بلدا من بلدان المنطقة. ونشيد بالمؤتمر الدولي لما يبذله من جهود لضمان التزام جميع بلدان المنطقة بتحقيق السلام، بما في ذلك بمنع النقل غير المشروع للموارد الطبيعية.

وندرك أيضا أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يؤدون دورهم في كسب دعم السكان المحليين لتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن فخورون بنجاح حفظة السلام الإندونيسيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مساعدة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإشراك الأهالي فيها. وسيمكن دعم المجتمع الدولي بواسطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الحكومة من إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع، ما يحول دون عودتهم إلى القتال.

ختاما، فإن التصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة في المنطقة ليس أمرا سهلا. ومن جانبنا، ستواصل إندونيسيا الالتزام بصفتها شريكا حقيقيا لأفريقيا في صون السلم والأمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، ترحب ألمانيا بالمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا في المجلس وتتعهد بتقديم دعمها للعمل الذي يضطلع به. ونتشاطر استنتاجاته وتوصيات تقرير الأمين العام (S/2019/783)، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الحالة عبر الحدود والتقارب الإيجابي الي تحدث عنه. كما أننا نتشاطر الرأي القائل بأننا تمكنا من تحقيق هذا التعاون فيما يعزى إلى حد كبير إلى الرئيس تشيسيكيدي. كما تؤيد ألمانيا وتشجع الجهود والتقارب الجاريين على المستوى الإقليمي، فضلا عن تكثيف التعاون الإقليمي.

وفي الإحاطة التي قدمها، فقد شدد على التحديات المتبقية. وأود أن أتطرق إليها بإيجاز. لقد سلط الجميع الضوء بالفعل على استمرار الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والتشريد القسري للأشخاص والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وإذا استمرت هذه التطورات، فإنها تهدد بانحراف الدينامية الإيجابية عن مسارها.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نتشاطر أولويات السيد شيا، لا سيما بشأن ما تحدث عنه من الحاجة إلى اتباع نهج شامل. وفي هذا الصدد، هناك نقطة أساسية أبرزها كثيرون حول الطاولة – وهي الحكم الرشيد. وبشأن هذه النقطة تحديدا، تكرر ألمانيا ما قاله زميلانا الأمريكي والبريطاني بشأن الانتخابات في بوروندي، التي نعتقد أنها ستكون ذات أهمية حاسمة للتنمية في ذلك البلد.

واحترام حقوق الإنسان، كما قال السيد شيا، أمر حيوي. يجب أن يكون الناس في صميم الجهود المبذولة للمضي قدما. كما أن إجراءات مكافحة الفساد والإفلات من العقاب أساسية، ونحن بحاجة إلى تعزيز العدالة في جميع بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بمشاركة الشباب والنساء، لا يسعني إلا أن أؤيد ما قالته زميلتنا البولندية بشأن هذه المسائل قبل بضع دقائق.

وكما يوضح تقرير الأمين العام المكتوب، فإن العنف الجنسي لا يزال متفشيا. وكما سبقت الإشارة، فإن جزءا كبيرا من العنف الجنسي ترتكبه قوات الأمن. ولا بد من الاعتراف بذلك ومعالجته. لم يكن السيد شيا هنا في ذلك الوقت، ولكن في نيسان/أبريل تكلم الدكتور ماكويغي الحائز على جائزة نوبل للسلام أمام المجلس (انظر S/PV.8514) ووصف الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أوضح أيضا ما ينبغي القيام به للتصدي له. وبعد ذلك، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) لمعالجة تلك المسألة، ومن الضروري تنفيذ أحكام ذلك القرار بالكامل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإننا مرة أخرى نؤيد ما قاله المبعوث الخاص. التعاون عبر الحدود بالغ الأهمية. وسيكون مؤتمر كيغالي المقبل المعني بالتجارة والاستثمار أساسيا في هذا الشأن. ومن أجل تعزيز إيجاد فرص العمل والمزيد من الازدهار، لا بد من الحكم الرشيد. إن لم تتحسن سيادة القانون، لن يتسنى اجتذاب المستثمرين.

وعلى الصعيد الإنساني، فإننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الزملاء الآخرون فيما يتعلق بالتمويل. في هذا العام، ستقدم ألمانيا ٦٦ مليون يورو للجهود الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع نطاقا. وللحالة المتعلقة بالإيبولا سلسلة تداعيات على الحالة الإنسانية والأمنية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأنه يجب اضطلاع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور رئيسي.

وفي الختام، نؤيد المبعوث الخاص. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد للإسهام في آرائه فيما يتعلق بإدخال تعديلات محتملة على ولايته.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة القيمة التي تفضل بتقديمها السيد شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ونرحب بحضوره معنا اليوم لأول مرة. ونعرب عن دعمنا الكامل لجهوده لاستباب الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك جهوده الحثيثة لبناء القدرات وتعزيز التنمية في المنطقة.

فقد تابعنا باهتمام خلال الفترة الأخيرة أنشطة المبعوث الخاص ومكتبه، مرحبين بالخطوات المتخذة من قبلهم وبإشراك دول المنطقة في الجهود المبذولة بهدف تهيئة بيئة تعاونية تعزز من عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

كما نرحب بالتعاون والتنسيق القائم بين جميع مكاتب وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة. فالتعاون فيما بينها ومع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أمر هام نحو تحقيق الغاية التي يصبو الجميع إليها ألا وهي استقرار المنطقة.

فيما يتعلق بالأوضاع السياسية، فهناك العديد من المؤشرات الإيجابية التي يجب تسليط الضوء عليها والبناء عليها خلال الفترة القادمة. ونرحب هنا بالتطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمتمثلة في تشكيل حكومة جديدة خلال الفترة الماضية وقيام الرئيس فيليكس تشيسيكيدي بالتواصل مع العديد من قادة دول المنطقة، الأمر الذي بدون شك سيعزز من بناء الثقة فيما بين دول المنطقة، ويهيئ بيئة مواتية مناسبة للتعاون الإقليمي، خاصة وأن العديد من التحديات في المنطقة مشتركة ومترابطة.

فالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة هو الخيار الأمثل لمعالجتها. ونحن نرحب هنا بالتقدم المحرز في الاتفاق الإطاري، خاصة ما نتج عن اجتماع لواندا بين بعض دول المنطقة والذي تم الاتفاق خلاله على أن يتم حل الخلافات الإقليمية عبر الآليات الإقليمية القائمة.

إن تحقيق تقدم في مسار التنمية في المنطقة بدون شك سيساهم في تحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات. وقد لاحظنا تركيز جميع قادة دول المنطقة على هذا الجانب في خطاباتهم أمام المجتمع الدولي خلال المناقشة العامة في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى نتائج مؤتمر التجارة والاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى المزمع عقده العام المقبل، مرحبين بالدعم المقدم من مكتب المبعوث الخاص له، ونحث هنا جميع دول المنطقة على المشاركة البناءة في هذا المؤتمر وفي جميع الأنشطة الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز اقتصاد المنطقة.

وفيما يخص الأوضاع الأمنية، أود أن أعبر عن القلق تجاه استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في شرق الكونغو وخطورة ذلك على أمن واستقرار المنطقة برمتها. ونرحب بالتزام رئيس الكونغو باتخاذ خطوات جادة وفعالة في هذا الإطار، مشددين على أهمية التعاون الإقليمي لكفالة نجاح أي خطة تهدف إلى تحقيق استقرار المنطقة.

ونستذكر هنا توصيات آلية الرقابة الإقليمية، التي دعت دول المنطقة إلى تكثيف الجهود لمعالجة الأوضاع في شرق الكونغو، مرحبين في هذا الصدد بالاجتماع الذي تم تنظيمه من قبل المبعوث الخاص والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والمتعلق بتبادل المعلومات بين الجهات الأمنية. فهذه خطوة إيجابية تعزز التعاون والثقة فيما بين الدول.

وندعو جميع دول المنطقة إلى كفالة نجاح مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، المزمع عقده في مدينة كينشاسا.

فالاتفاق على استراتيجيات لمكافحة العنف أمر أساسي لاستقرار المنطقة. ومن جانب آخر، ينتابنا القلق حيال عدم التزام بعض الأطراف المسلحة باتفاق السلام الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤكد على أهمية الالتزام به خلال الفترة القادمة نظراً لأهميته في استتباب الأوضاع الأمنية. وفيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في بوروندي، فاستقرارها يعدّ مؤشراً إيجابياً نتطلع إلى استمراره إلى ما بعد الانتخابات المقررة في عام ٢٠٢٠.

ختاماً، تشهد منطقة البحيرات الكبرى أوضاعاً إنسانية حرجة، فالعدد الكبير من النازحين واللاجئين والأمراض المنتشرة تزيد من العبء على دول المنطقة وتضاعف من مسؤولياتها، فهناك حاجة إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة هذه التحديات، ونشيد هنا بالإجراءات الوقائية التي اتخذتها بعض من دول المنطقة لمنع انتشار فيروس إيبولا في أراضيها. ونتطلّع من جانب آخر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لعودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة إلى أراضيهم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته الشاملة وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2019/783) للمرة الأولى.

ونرى أن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا يزال يشكل حجر الزاوية في الاستقرار الإقليمي. ونؤيد تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها تنفيذا غير مشروط، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز تدابير بناء الثقة وتطوير التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. ونحن واثقون بأن التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق الإطاري سيكون ذا أثر إيجابي على الحالة الأمنية العامة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتظلّ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاملاً حاسماً في ضمان الأمن في المنطقة. ونشهد حالياً تغييرات هامة في حياة هذه الدولة الرئيسية من دول منطقة أفريقيا الوسطى التي كان لها بالفعل أثر على المنطقة بأسرها. ونرحّب بالجهود التي يبذلها الرئيس فيليكس تشيسيكيدي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، بما في ذلك من خلال إقامة علاقات بنّاءة مع جيرانه. وسرّنا أن ننوّه بمؤتمري القمة المعقودين في أيار/مايو وآب/أغسطس في كينشاسا ولواندا مع قادة الدول في المنطقة، فضلاً عن المقررات المتخذة بشأن تعزيز الأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونلاحظ أهمية مذكرة التفاهم بين رئيسي رواندا وأوغندا الموقّعة في لواندا في آب/أغسطس، وأول اجتماع لممثلي الأجهزة الأمنية في دول المنطقة، الذي عقد في كينشاسا في حزيران/يونيه بمشاركة مكتب المبعوث الخاص.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تستمر صعوبة الحالة السياسية والعسكرية وتتواصل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير القانونية والاشتباكات القبلية ووباء إيبولا. وفي ظل هذه الخلفية، نرحّب بالنتائج التي حققتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مكافحة عدد من المجموعات. وندعو إلى الاستفادة من التغييرات الإيجابية في المنطقة لتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتحييد المقاتلين وتشجيع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحياة السلمية. وسيكون من الأهمية بمكان حل مشكلة القوات الديمقراطية المتحالفة.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في حل مشكلة اللاجئين. ونود بصفة خاصة أن نسلّط الضوء على استمرار عودة اللاجئين البوروندیين من البلدان المجاورة إلى بلدهم نتيجة لاستقرار الحالة في وطنهم. ونرحّب بالتدابير المتخذة في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة

البحيرات الكبرى لمواءمة الاستراتيجيات الوطنية من أجل عودة اللاجئين إلى أوطانهم وإدماجهم ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وتُظهر هذه الجهود أن الجهات الفاعلة الإقليمية هي جزء من المسعى الجماعي للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى. ويحدونا الأمل في ألا تؤثر الخلافات المتبقية بين قادة فرادى البلدان في المنطقة على التزامهم بالمبادئ الواردة في الاتفاق الإطاري. وندعو الدول المعنية إلى تسوية خلافاتها ومواصلة التعاون بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة برمتها. ونؤمن بأنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل بصورة مستقلة، إلا بدعم من المؤتمر الدولي والآليات الإقليمية الأخرى، وفقاً للمبدأ القائل ”حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

في البداية، أودّ أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تُرحّب جنوب أفريقيا بالتحسّن في العلاقات ومستويات التعاون بين البلدان الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نرحّب بتعزيز التزام رؤساء دول المنطقة باستقرار منطقة البحيرات الكبرى، كما يدل على ذلك تقارب وجهات النظر في المنطقة. ويشمل ذلك تطبيع العلاقات الثنائية بين رواندا وأوغندا، بوساطة السيد لورنسو رئيس أنغولا وبدعم من السيد تشيسيكيدي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحّب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يؤمل أن تساعد على توحيد الشعب الكونغولي في خطوة على الطريق المؤدي إلى إعادة الإعمار الوطنية والتنمية.

ومع ذلك، لا يزال القلق يساور وفد بلدي إزاء الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة الإنسانية في بعض أنحاء البلد، التي تدهورت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك تؤكّد جنوب أفريقيا أهمية كفالة أن تعزز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرات مؤسسات الدولة لديها، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يجسّد تقرير الاستعراض الاستراتيجي رغبة الشعب الكونغولي، على النحو المبين في البيان الذي أدلي به باسم البلد في الجمعية العامة (انظر A/74/PV.7)، كي نرى أن التدريب الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يؤدي إلى تشكيل قوة مركّزة ومجهزة جيداً وقادرة على التكيف مع الظروف السائدة في الميدان. ويساور وفد بلدي القلق أيضاً إزاء تفشي فيروس إيبولا، الذي أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون في مكافحة فيروس إيبولا ونحثّهم مواصلة تقديم المساعدة للجهود الرامية إلى كبح الوباء.

وبالانتقال إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، نشير مع القلق إلى التحديات اللوجستية التي تعيق التنفيذ السلس للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الأنشطة التي تقوم بها بعض الجهات الفاعلة من غير الدول، التي لا تزال تنتهك أحكام الاتفاق السياسي في بعض المحافظات، بما في ذلك عن طريق فرض ضرائب غير قانونية وعرقلة نشر مؤسسات الدولة وقوات الأمن. ويحدونا الأمل في أن يشكل الإجراء الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8617) لتخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة (القرار ٢٤٨٨ (٢٠١٩)) دفعة قوية للجهود متعددة الأبعاد الرامية إلى تسريع بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء الإقليم الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من التحديات، نرحّب بالتعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ولجنة بناء السلام، وكذلك مع سائر

الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. كما نرحّب باستمرار الدور الإيجابي للمرأة في تعزيز عمليات السلام المحلية والشاملة للجميع في المنطقة.

وفي ظل هذه الخلفية، ندعو الجهات الإنمائية الفاعلة إلى مواصلة الاضطلاع بدور مركزي في بناء السلام والحفاظ عليه في البلد من خلال إنشاء مؤسسات شاملة للجميع، وبناء القدرات على تقديم الخدمات والاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية، بغية سدّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمسببات النزاع القائمة منذ أمد بعيد. ولذلك، يكتسي التعاون مع البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية أهمية حيوية من أجل عملية مصالحة حقيقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال بوروندي تشكل جزءا هاما من تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإننا نواصل دعم الحوار بين الأطراف البوروندية، بما في ذلك عملية التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وفقا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتأمل جنوب أفريقيا أن تتيح الأعمال التحضيرية لانتخابات شهر أيار/مايو ٢٠٢٠ التي تضطلع بها بوروندي إجراء انتخابات شفافة، وسلمية وشاملة للجميع.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان، يرحب وفد بلدي بالاجتماعات المباشرة التي جمعت مؤخراً الرئيس سلفاكير بنائب الرئيس رياك مشار، والتي نرى فيها خطوة في الاتجاه الصحيح. وبالتالي فإن مواصلة الحوار أمر لا بد منه، إذ إنه سيساعد على حل المأزق الذي كان سبباً في تعطيل تنفيذ الاتفاق المُعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ونرى، بل نتوقع أن من شأن منطقة مستقرة سياسياً أن تشكل أساساً للتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. ولذلك، نكرر تأكيد موقفنا بشأن أهمية الحد من الاستغلال المتواصل وغير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وهو ما يقوض إدارتها إدارةً سليمةً. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من بالغ الأهمية ضمان أن ثمة مزيد من التعاون فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في مجال القضاء على الجماعات المسلحة، من خلال التركيز على التعاون الشامل وتنسيق عملية إصلاح القطاع الأمني وعمليات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج.

وختاماً، ترحب جنوب أفريقيا بتوصيات الأمين العام التي مفادها أن أفضل السبل لحل الخلافات بين الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تكون بالحوار والتعاون. ولذلك، نحث المجلس على تكرار تأكيد نداءاته الموجهة إلى جميع الجهات الموقعة على الاتفاق الإطاري حتّى تُنفّذَ التزاماتها بموجبه ضماناً لإحلال السلام والاستقرار المستدامين في الأمد البعيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أعرب عن مدى شعورنا بالفخر لرؤية جمهورية جنوب أفريقيا، هذا البلد الصديق، يقود مداولاتنا اليوم. وأود أيضا أن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة، مع التركيز على منطقة البحيرات الكبرى بوجه عام، والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بوجه خاص. كما أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على كريم الاهتمام والاستعداد اللذين لطالما أبدوهما كلّما دُعوا إلى معالجة الحالة المتعلقة ببلدي.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره لتقرير الأمين العام (S/2019/783) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، الذي قام السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بعرضه علينا للتو، وأرحب بوجود السفير في هذه القاعة. إلا أنه من المؤسف أن التقرير لم يكن متاحاً إلا في وقت متأخر من مساء أمس.

وقبل أن أعود إلى هذا الأمر، فقد أخذت على عاتقي أن أنقل إلى المجلس رؤية رئيس بلدي، السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، التي يبين فيها السبل التي ينوي انتهاجها لتسوية الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي الجزء الشرقي من بلدنا تحديداً. وكما أكد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاتفاق الإطاري الذي عقد على هامش المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، فقد عكف، منذ أن وُلّي منصبه، على تقييم مدى جسامة التحديات التي تواجه السلام والأمن في بلدنا والاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئ يعمل بلا كلل على إيجاد حل دائم للحالة الأمنية المثيرة للقلق في المناطق الشرقية من البلد. وفي ضوء أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يعتبر اتفاقاً يبعث الأمل والصك المناسب لتحقيق الاستقرار الإقليمي، فقد قرر إعادة تفعيل آلية الرصد الوطنية الخاصة به. وفي هذا السياق، يتم إجراء تقييم لعدم الامتثال يبيّن مدى تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها بلدنا. وقد قام الرئيس بحشد جهود جديدة في إطار سعينا لتحقيق السلام والأمن. وتتألف الاستراتيجية الموصى بها من ثلاثة مكونات، هي تعزيز قدرات خدمات الدفاع والأمن، وتشجيع المصالحة الوطنية وتفعيل الدبلوماسية الإقليمية.

وفيما يتعلق ببناء قدرات خدمات الدفاع والأمن، فقد استهل عمليات عسكرية جارية في الوقت الراهن، بما في ذلك في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، من أجل تعطيل القوى السلبية التي لا تزال تعوق إحلال السلام والأمن في ذلك الجزء من البلد. وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فإن تلك العملية ترمي إلى تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. ومن هذا المنطلق، سيجري تنظيم المنتديات بهدف تعزيز التلاحم الوطني. وأخيرا، فيما يتعلق بالدبلوماسية الإقليمية، فقد قام بجولات في عدة بلدان من المنطقة بغية استعادة الثقة اللازمة لتحقيق التعاون والتكامل الإقليميين، جنبا إلى جنب مع نظرائه.

هو ذا السياق الذي ينبغي أن ننظر في إطاره إلى التقارب والحوار الذي استُهل في كينشاسا في أيار/مايو من خلال مؤتمر القمة الذي جمع بين نظرائه من أنغولا ورواندا، وأعقبه مؤتمر قمة في لواندا حضره رؤساء دول أنغولا، وأوغندا ورواندا، وأخيرا، مؤتمر قمة ثالث عُقد مرة أخرى في لواندا في آب/أغسطس، وحضره أيضا رئيس جمهورية الكونغو وخرج بمذكرة تفاهم بين الرئيسين كاغامي وموسيفيني. وتمثل جميع هذه الاجتماعات شوطاً هاماً قطعه قادة المنطقة عازمين على العمل يداً بيد من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أكد الرئيس تشيسيكيدي أيضاً في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.7)، فقد أعرب عن تأييده لإبقاء البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية طالما تم ترشيدها وتجهيزها تجهيزا جيداً، وطالما كانت قوية وذات ولاية تتكيف مع الحقائق على أرض الواقع، على غرار لواء التدخل. وكما أكد بنفسه، ما زال حلمه أن يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية بلداً مصدّرا للسلام.

وحتى أعود إلى التقرير قيد النظر، نودّ القول إنه ليس لدينا أي تعليق محدد بشأنه عموماً. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه سيكون من المفيد تقديم تعليق موجز فيما يتعلق بالحالة الأمنية. يسلط التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع البعثة،

للقضاء على الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية التي تنشط في المناطق الشرقية من بلدنا. وكما قلنا دائماً، نود أن نؤكد للمجلس أن تلك الجهود ستستمر حتى يتم القضاء تماما على تلك الجماعات. وفي هذا السياق، يسرنا أن نشير إلى أن المقاتلين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين سلموا أنفسهم طوعا قبل بضع سنوات، إلى جانب مُعاليهم، والذين كانوا مجمّعين في مقاطعة أورينتال، قد أُعيدوا أخيرا إلى وطنهم، رواندا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، استنادا إلى ما شهناه من دينامية جديدة في العلاقات مع مختلف المجموعات التي تضع أسلحتها منذ أن تولى رئيس الدولة الجديد مهامه، تؤكد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجدداً عزمها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري. وفي هذا الصدد، فإننا نطلب من الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس العودة إلى البلد وإبداء استعدادهم ليكونوا تحت تصرف السلطات الجديدة.

إن بلدي يدعو مرة أخرى إلى إشراك بلدان المنطقة ومجلس الأمن لكي يتم حل هذه الحالة بشكل نهائي.

وكما لاحظ المجلس، تهب رياح جديدة من الأمل والثقة على منطقة البحيرات الكبرى اليوم. ويعتقد وفد بلدي أن المنطقة يجب أن تغتنم هذه الفرصة لاستعادة الثقة فيما بين قادتها الذين يجب عليهم الآن اتباع نفس الوجهة والعمل معاً لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لإحلال السلام والاستقرار اللذين تحتاجهما المنطقة بشدة من أجل تنميتها.

وفي هذا الصدد ينبغي تشجيع التطورات الإيجابية في المنطقة. ولهذا السبب يدعو بلدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لدعم جهود قادتنا لكفالة أن يصبح السلام الذي لا يزال البعض يعتبره حلمًا، حقيقة لجميع شعوب المنطقة.

ولا يمكنني أن أنهي كلمتي دون أن أشكر السفير هوانغ شيا المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على جهوده المستمرة في إطار ولايته لاستعادة السلام في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى بأكملها وفي بلدي على وجه الخصوص. وأود أن أؤكد من جديد امتنان الشعب الكونغولي وحكومتنا لجميع أعضاء مجلس الأمن لتفانيهم والتزامهم بقضية بلدنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.